

Distr.: General
30 August 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى موافاته بتقرير سنوي عن سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وتُقدّم في هذا التقرير معلومات مستكملة عن الجهود الجارية الرامية إلى توسيع نطاق الشراكة بين المنظمتين وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في هذا الصدد وذلك منذ صدور التقرير السابق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/780).

ثانيا - الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٢ - اقتضت حالات النزاع المتزايدة التعقيد والمتداخلة في كثير من الأحيان، التي تشهدها أفريقيا، توثيق التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جميع المستويات. ويرتكز التعاون على مجموعة من القيم المشتركة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وكذلك على الاعتراف بتداخل المنظمتين وتكاملهما في مواجهة تحديات السلام والأمن في أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا عدة مراحل هامة.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٣ - اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي - قرارات هامة عززت التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين. وأشاد مجلس الأمن، في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، بما أحرز من تقدم في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأكد أن هذه الشراكة ينبغي أن تتطور أكثر لتصبح شراكة منهجية واستراتيجية تتكيف مع التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه القارة. وبالمثل،



أشاد مجلس السلم والأمن، في بيانیه المؤرخين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٣٠ أيار/مايو -، بالتقدم المحرز، وأكد مجددا ضرورة تعزيز شراكته مع الأمم المتحدة وفقا لمبادئ الميزة النسبية وتقاسم العمل وتقاسم الأعباء والتشاور في صنع القرار.

٤ - ويظل الاتساق في عملية صنع القرار في مجلس الأمن وفي مجلس السلم والأمن بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال كلتا المنظمين أمرا بالغ الأهمية في تحقيق المزيد من التقارب الاستراتيجي وإحداث أثر أكبر. وسيعقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن اجتماعهم التشاوري المشترك السنوي الحادي عشر يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا. وسيُحيي الحوار المعزز المتعلق باتخاذ القرارات بين المجلسين القدرة الجماعية على التصدي للعديد من التحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. وشدد المجلسان، خلال اجتماعهما التشاوري السابق المعقود في نيويورك في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي صادف الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات السنوية، على ضرورة تجديد جهود تعزيز شراكتهما من أجل كفالة قدر أكبر من التأزر والاتساق وزيادة فعالية التصدي للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية (انظر S/2017/248، المرفق).

٥ - وفي تقرير الأمين العام عن خيارات الإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولدعم هذه العمليات (S/2017/454)، اقترح وضع إطار لاتخاذ القرارات وكذلك أدوات من أجل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي أذن بها مجلس الأمن والتي يمكن أن تزيد من دعم الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بغية مواجهة أي حالة معينة والمساعدة على كفالة اضطلاع الهيئتين بشكل منسق بالمهام التي صدر بها تكليف.

٦ - وبغية مواصلة تعزيز التعاون بين المجلسين، شاركت لجنة خبراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حلقة عمل تدريبية عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر. وكانت المبادرة التي تهدف إلى إكساب ممثلي الاتحاد الأفريقي فهما أعمق لأساليب عمل مجلس الأمن وولايته، وإلى تعزيز علاقات العمل بين المجلسين.

٧ - وما زال الأعضاء الثلاثة في مجلس الأمن، المعروفون بمجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، يؤدون دور صلة وصل حاسمة، ويقدمون إحاطات كل شهرين إلى مجلس السلم والأمن بغية تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة والتنسيق بين المجلسين. وعقدت الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الرابعة بشأن السلام والأمن في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر، في وهران، الجزائر، بمشاركة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتم إبراز أهمية التنسيق فيما بين الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن من أجل كفالة الإعراب بفعالية عن وجهات نظر أفريقيا ودعمها داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل التي تهم القارة. وعُقدت أيضا عدة اجتماعات تنسيق لممثلي الرئيس الشهري لمجلس الأمن ورئيس مجلس السلم والأمن.

الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

٨ - لقد أعطي أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الأولوية لتعزيز شراكتنا بطريقة منتظمة واستراتيجية ويمكن التنبؤ بها، وعلى أساس مبادئ الاحترام المتبادل والميزة النسبية. وفي خطابي الأول أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين الذي عُقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير، التزمت ببدء حقبة جديدة من التعاون، وتعهدت بالمساهمة في تغيير الخطاب المتعلق

بأفريقيا، وبالمعمل على دعم جهود الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الوحدة والتقدم، وإنشاء محفل رفيع المستوى للتعاون يعترف لأفريقيا بمكتسباتها وإمكاناتها الهائلة.

٩ - ومن هذا المنطلق دعونا أنا ورئيس المفوضية، في ١٩ نيسان/أبريل، إلى عقد أول مؤتمر سنوي مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقر الأمم المتحدة من أجل تيسير التوصل على أعلى المستويات في كلتا المنظمتين إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية وللعوامل المحركة للنزاعات وتعزيز التقارب في صنع القرار. ولتأكيد الشراكة المتجددة بين منظمتين، وقّعت أنا ورئيس المفوضية على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، الذي يشمل أربعة مجالات عمل رئيسية هي: منع نشوب النزاعات والتوسط فيها، والحفاظ على السلام؛ والتصدي للنزاعات؛ ومعالجة الأسباب الجذرية؛ ومراجعة الشراكة وتعزيزها باستمرار. ويوفر الإطار رؤية استراتيجية شاملة لبناء شراكة أقوى بما أننا نتصدى معا لتحديات في مجالي السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. وعلى أساس إطار العمل المشترك، بقيت على اتصال وثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فيما واصلت نائبة الأمين العام ووكلاء الأمين العام المعنيين التشاور بانتظام مع مفوضي الاتحاد الأفريقي. وزادت مشاركة نائبة الأمين العام في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المعقودة يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه، في تعزيز الحوار الاستراتيجي للمنظمة مع الاتحاد.

١٠ - ويهدف تيسير تنفيذ إطار العمل المشترك، أنشأت الأمانة العامة فريقا عاملا داخليا لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن مع الاتحاد الأفريقي، بينما أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق عمل لتنفيذ الإطار. وسيقوم الفريقان، اللذان عقدا عدة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، و بدور رئيسي في تنسيق تنفيذ إطار العمل المشترك، بسبل منها تعزيز الاتساق الاستراتيجي والتعاون التشغيلي والشراكة في جميع مراحل النزاع في أفريقيا.

١١ - وفي غضون ذلك، في سياق إطار العمل المشترك، ما فتئ ممثلي ومبعوثي الخاصين يتعاونون مع المبعوثين والممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي ويكملون جهودهم، بما في ذلك في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وغامبيا، وليبيا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم ممثلو الأمم المتحدة ٤٠ إحاطة إلى مجلس السلم والأمن. وبالمثل، قدم مفوضو الاتحاد الأفريقي وممثلوه ومبعوثوه إحاطات إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويسرت هذه الممارسة التشاور بين المنظمتين، وأسهمت في زيادة الاتساق في قرارات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن. وتتمثل خطوة ملموسة أخرى في تعزيز التعاون على المستوى السياسي بين الأمانة العامة والمفوضية في إصدار بيانات مشتركة بشأن الحالات في عدة بلدان منها جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وغامبيا.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل الموظفون من كلتا المنظمتين العمل معا على تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر، شارك أكثر من ٥٠ من مسؤولي المنظمتين في اجتماع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التشاوري السنوي (بين الدوائر الإدارية) بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل المعلومات، وتنسيق المواقف ووضع استراتيجيات تنفيذ مشتركة. وعُقدت على مدار السنة مؤتمرات تداول بالفيديو على مستوى المدراء كانت لها أهمية بالغة في تبادل المعلومات وتعزيز الفهم المشترك والعمل من أجل حل النزاعات الجارية.

١٣ - والتمست مفوضية الاتحاد الأفريقي المساعدة من الأمم المتحدة من أجل بناء قدراتها الخاصة في مجال دعم البعثات، ونتيجة لذلك أدرجت إدارة الدعم الميداني، منذ أيلول/سبتمبر، موظفي المفوضية في برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد الذي مدته سنة واحدة، والذي يهدف إلى تطوير المهارات القيادية في مجال دعم البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الإدارة والمفوضية في تنفيذ برنامج لتبادل الموظفين، وتم إنجاز أول مجموعة من التبادلات، في مجالات الموارد البشرية والميزانية والمالية، في أوائل عام ٢٠١٧ ومن المقرر إجراء المجموعة الثانية من التبادلات، في مجالي اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

ثالثا - الشراكة التشغيلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

التحديات التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا

١٤ - اتخذ كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية خطوات حاسمة نحو تحقيق الوحدة والسلام والازدهار لجميع الناس في القارة. ومن بين التدابير الأخرى الرامية إلى التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن في أفريقيا، أيد مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية الثامنة والعشرين، المعقودة يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ (خارطة طريق لوساكا الرئيسية)، التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وميدانيا، ساعدت الجهود المنسقة والمتضافرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على تجنب نشوب نزاع في غامبيا عقب رفض الرئيس السابق يحيى جامع قبول نتائج الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويشكل حل الأزمة في غامبيا مثالا واضحا لنجاح عملية منع نشوب النزاعات ولفعاليتها من حيث التكلفة عندما تتوصل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة إلى فهم مشترك للأزمة وإلى نهج موحد لتسويتها.

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الصومال أيضا إحراز تقدم في بناء نظامه الاتحادي وفي تنفيذ خارطة الطريق السياسية، وذلك بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

١٦ - بيد أنه لا تزال هناك تحديات في عدد من البلدان. وعلى نحو ما أبرزه مجلس السلم والأمن في بيان صحفي صادر في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تشمل الدوافع الرئيسية للنزاع في القارة التهميش، وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم تقبل الهزيمة الانتخابية، والتلاعب بالدرساتير، وسوء الإدارة والتوزيع غير المتكافئ للموارد، والافتقار إلى فرص الرقي الاجتماعي والاقتصادي، والبطالة، والفساد. وتزداد الحالة تعقيدا بالآثار السلبية للظواهر العالمية من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكما في مناطق أخرى من العالم، فإن بعض الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية في أفريقيا تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٧ - وقد أدى النزاع في جنوب السودان إلى معاناة هائلة وإلى النزوح غير المسبوق للسكان المدنيين. أما الأزمات السياسية في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وغينيا - بيساو فقد تطلبت التزاما دبلوماسيا مستمرا لمنع المزيد من التصعيد. وظلت الحكومات تواجه تحديات في التصدي

لتهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما في ليبيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والصومال. وإنه لمن دواعي القلق البالغ أن أصبحت المنظمات الإرهابية قادرة على التكيف بدرجة كبيرة وعلى توسيع نطاق الأراضي الخاضعة لسيطرتها واقتلاع مجتمعات محلية واستعباد الناس، ولا سيما النساء والأطفال، وارتكاب جرائم شنيعة أخرى. وفي مواجهة ذلك التحدي، أعلن مجلس السلم والأمن في أيار/مايو أنّ الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في أجزاء من القارة. وظلت حركة الشباب وحركة بوكو حرام تنشطان في الصومال وفي حوض بحيرة تشاد، على التوالي، و تمكّن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من إيجاد موطئ قدم في شمال مالي وليبيا، ليشكل من هناك أيضا تهديدا أمنيا للبلدان المجاورة.

١٨ - وعلى الرغم من الجهود الجارية للتصدي للقرصنة، شهد خليج عدن وخليج غينيا عودة للهجمات. وكان تنفيذ عملية ياوندي بشأن السلامة والأمن البحريين يجري بنسب فاطر، بينما لم يصدق سوى بلد واحد على الميثاق بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية. وفي الوقت نفسه تزايدت، في المناطق الداخلية، حدة مسائل الانتجاع نتيجة الضغط السكاني وأيضاً ديناميات المناخ التي لا يمكن التنبؤ بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت صدامات مميتة بين المزارعين والرعاة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وغانا وكينيا ونيجيريا. وقد تفاقم الوضع بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وكذلك الذخائر والمتفجرات، مما أدى إلى خسائر فادحة في المجتمعات المحلية. واستمر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والصيد غير المشروع، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، أيضاً في تأجيج النزاع وتدمير البيئة وتخريب المجتمعات.

١٩ - ولا تزال الانتخابات المتنازع عليها أو المتأخرة تشكل تهديدا للسلم والأمن. فقد أدى تأجيل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كانون الأول/ديسمبر، إلى وضع سياسي شديد التقلب أفضى إلى تجدد العنف في البلد. وفي جمهورية الكونغو، استمرت التوترات السياسية في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٦، فيما ظل مرشحو المعارضة للرئاسة رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة، أو رهن قيود مفروضة على تحركاتهم. وفي غابون، ظلت التوترات بين الحكومة وأحزاب المعارضة الرئيسية قائما على الرغم من اختتام حوار سياسي في أيار/مايو ٢٠١٧. وبدأ عدد من البلدان في إجراء عمليات إصلاح دستوري كانت مثيرة للانقسام وأدت في بعض الحالات إلى اندلاع أعمال عنف.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، لا يزال الانخفاض الهائل في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط، يمثل عنصرا يزيد من تفاقم حدة التوترات السياسية والاجتماعية في بلدان مثل تشاد وغابون والكونغو ونيجيريا.

الشراكة في مجالي منع نشوب النزاعات وصنع السلام

٢١ - في هذا السياق، يشكل تحويل التركيز من إدارة النزاعات إلى منع نشوبها أولوية بالنسبة لي وكذلك بالنسبة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد دعت الدول الأعضاء في المنظمتين مرارا إلى بذل جهود متجددة لمنع نشوب النزاعات قبل اندلاعها وللحفاظ على السلام، بما في ذلك من خلال خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي والمبادرة بشأن إسكات دوي المدافع بحلول العام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به.

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونها في مجال منع النزاعات وصنع السلام. وفي أعقاب المشورة التقنية التي قدّمتها، خلال مرحلة التصميم، إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أعلنت مفوضية الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر عن إنشاء وحدة لدعم الوساطة داخل إدارة السلم والأمن التابعة لها. وواصلت الأمم المتحدة العمل مع الوحدة لتحديد مجالات الدعم الإضافي والمتطلبات من القدرات، بما في ذلك مجالات التدريب وإدارة المعرفة وتسهيل الوساطة.

٢٣ - وبغية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وألمانيا في ٢ حزيران/يونيه شبكة القيادات النسائية الأفريقية. وقد تم ذلك في أعقاب المنتدى الرفيع المستوى للقيادات النسائية من أجل إحداث تحول في أفريقيا الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه. وتهدف الشبكة إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة في إحداث التحول في أفريقيا، مع التركيز على الحكم والسلام والاستقرار.

٢٤ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٨ تموز/يوليه، زار وفد مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كُلاً من نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الزيارة، اجتمعت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مع كبار المسؤولين وجماعات المجتمع المدني وساعدن في زيادة الوعي بنوع الجنس، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وأهمية مشاركة المرأة وقيادتها في العمليات الانتخابية وعمليات السلام.

٢٥ - ولا تزال المراقبة والمساعدة الانتخابيتين تمثلان مجالاً رئيسياً للتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وقد احتفظت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بخبر انتخابي كبير في أديس أبابا حتى يقدم الدعم للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المسائل الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثل عن مفوضية الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه في برنامج تدريبي بشأن منع العنف الانتخابي والتصدي له، نظّمته في الأردن الشعبة وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس، شارك ممثل عن الاتحاد الأفريقي، إلى جانب ممثلين عن منظمات إقليمية أخرى، في حلقة عمل بشأن تقييم الاحتياجات الانتخابية واستخدام التكنولوجيا في الانتخابات، نظمتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في القاهرة.

٢٦ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو، أوفدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، بعثة مشتركة إلى غامبيا لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن. وأوفد الاتحاد الأفريقي، في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو، بعثة إلى غامبيا لتقييم الاحتياجات بناء على طلب مجلس السلم والأمن، للنظر في الإصلاحات الاقتصادية الجارية والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وقررت الدورة العادية والحادية والخمسون لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بغامبيا.

٢٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدعم سياسي وتقني من الأمم المتحدة، قام ميسر الاتحاد الأفريقي للحوار الوطني في البلد بتيسير الجهود التي أدت إلى توقيع اتفاق سياسي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بين الأغلبية الحاكمة وجزء من المعارضة. وفي نهاية المطاف، توسط المؤتمر الأسقيفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إبرام اتفاق سياسي شامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وذلك بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٨ - غير أنه بالرغم من الترحيب بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أعرب في إحاطة مشتركة عقدها مجلس السلم والأمن في ٢٧ آذار/مارس بحضور نائب ممثلتي الخاص، والممثل الخاص لرئيس المفوضية ورئيس مكتب الاتصال بالاتحاد الأفريقي في البلد، عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وكذلك تصاعد وتيرة العنف، وانتشار انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٩ - وواصل مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان تعاونه الفعال مع الاتحاد الأفريقي بشأن عملية صنع السلام. وشمل هذا التعاون العمل مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على بذل الجهود من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي، عقدت الأمم المتحدة، في شهر كانون الثاني/يناير، اجتماعا تشاوريا مشتركاً مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (هيئة إيفاد) والاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان. وعمل مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى السودان وجنوب السودان عن كثب مع الرئيس السابق لمالي، ألفا عمر كوناري، بصفته الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان من أجل تحديد السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهيئة إيفاد إعادة إنعاش العملية السياسية في جنوب السودان، وعند الاقتضاء، دعم الجهود التي تقودها الجهات الفاعلة الوطنية مثل الحوار الوطني، التي تنطوي على إمكانية إحداث تغيير تحولي في بلد يعصف به العنف والانقسامات السياسية الحادة.

٣٠ - وزار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جنوب السودان وعزز جهودنا التعاونية، مكررا التأكيد أن الاتحاد الأفريقي سيشرك هيئة إيفاد والأمم المتحدة مرة أخرى في العمل على مواجهة تدهور الوضع الأمني في هذا البلد. وأكد مجلس الأمن، في اجتماعه بشأن جنوب السودان في شهر آذار/مارس، من جديد الدعوة إلى إجراء تعاون ثلاثي. وبالتعاون مع كيانات أخرى، شارك مكتب المبعوث الخاص للأمن العام إلى السودان وجنوب السودان بنشاط في السعي إلى إيجاد حل سياسي مدعوم إقليمياً بعد اختيار اتفاق السلام لعام ٢٠١٥.

٣١ - واستمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الأزمة في ليبيا. وقد أيدت الأمم المتحدة الزيارات إلى هذا البلد التي قام بها ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لليبيا والوفد الوزاري للجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي في مايو/أيار وحزيران/يونيه. ويتطلع ممثلي الخاص الجديد في ليبيا إلى مواصلة تعزيز علاقات العمل الوثيقة مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وذلك وسط اعتراف متزايد في أوساط الشركاء الدوليين والإقليميين بضرورة إجراء المزيد من التعاون والتنسيق في الدفع قدماً بالعملية السياسية في البلد.

الشراكة في مجال حفظ السلام

٣٢ - يستلزم السياق الأمني الحالي في القارة الأفريقية تفكيراً خلاقاً واستراتيجية بشأن مجموعة من عمليات السلام لتمكين القيام بتصد دولي ملائم للنزاعات.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونهما بشأن الصومال على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي كليهما. وقمتُ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارة مقديشو في الأيام الأولى من مدة ولاية كل منا. وفي ١١ أيار/مايو، شاركت حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في رئاسة مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي أقرت فيه الأطراف إقامة شراكة جديدة من أجل الصومال وإعداد ميثاق أمني يبين الالتزامات المتبادلة بين الحكومة الصومالية والشركاء الدوليين. وشدد المؤتمر أيضاً على أهمية نقل المهام الأمنية على أساس الأوضاع القائمة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الصومالية. وعلى المستوى التشغيلي، ظل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي يعمل بنشاط مع الاتحاد الأفريقي، من أجل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي من خلال توفير المشورة التقنية لإدارة عمليات النشر والعمليات الاستراتيجية.

٣٤ - وقد ركز التعاون بين المنظمين بشكل خاص على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عبر مواصلة نشر الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها وغير ذلك من التدابير والآليات من أجل منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأدى الاستعراض المشترك للبعثة إلى وضع عدة توصيات ملموسة من أجل تعزيز تلك التدابير، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأود أن أشدد على أن التقدم المحرز بشأن إطار الامتثال هذا يشكل، ضمن بيئات متعاطمة الخطورة مثل بيئة الصومال، أولوية من أولويات الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٥ - وأدى استعراض مشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي تم القيام به في أيار/مايو عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٧ (٢٠١٦) إلى إصدار توصيات كررت فيها الأطراف أهمية عملية انتقال على أساس الأوضاع القائمة، وشددوا على الحاجة إلى ضمان توفير تمويل قابل التنبؤ به لقوات الاتحاد الأفريقي. وأوصي أيضاً باستراتيجية انتقالية للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢ واستحدثت تدابير مساءلة جديدة هدفها تعزيز قدرة البعثة على ضمان حماية المدنيين والامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٣٦ - وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، دعم كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمواجهة جماعة بوكو حرام. وفي ٢٤ شباط/فبراير، جرى التوقيع على اتفاق تنفيذ الدعم وعلى مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المعنية المساهمة بقوات في القوة المشتركة من أجل ترشيح الدعم الإضافي الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي إلى هذه القوة.

٣٧ - وعملاً بالقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل القيام بزيارات مشتركة إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام وذلك من أجل تقييم الحالة والدعوة إلى أن يوفر المجتمع الدولي مزيد من الدعم للجهود التي تبذلها

الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد. وعملت هيئات الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أيضا مع السلطات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الآنية للمدنيين المتضررين.

٣٨ - وفي وسط أفريقيا، تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاوناً وثيقاً في دعم مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، قام مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر بتيسير عقد اجتماع لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للتصدي لتهديد وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة وخطتها لتنفيذها وتعزيز التنسيق فيما بين الشركاء الثنائيين، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة العاملة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وسيعمل المكتب مع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، من أجل تنقيح الاستراتيجية الإقليمية في ضوء انسحاب القوات الأوغندية وقوات جنوب السودان من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وانتهاء ولاية القوات الخاصة الأمريكية القائمة بدعم فرقة العمل. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب، في كانون الأول/ديسمبر، الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تخطيط وتنقيح المفهوم الاستراتيجي لعمليات مبادرة التعاون الإقليمي، وكذلك في صياغة تقرير الخبراء الخاص باجتماع آلية التنسيق المشتركة لهذه المبادرة، الذي عُقد على المستوى الوزاري في آذار/مارس. وكان للتخطيط والإدارة المشتركين دور هام في كفالة تكامل الجهود ميدانياً وفي تحقيق الاتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٩ - ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديداً كبيراً للسلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل. ففي ١٣ نيسان/أبريل، أقرّ مجلس السلم والأمن المفهوم الاستراتيجي للعمليات، وأذن بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (التي تشمل دول بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، بقوام يصل إلى ٥ ٠٠٠ فرد. وفي ٢١ حزيران/يونيه، رحب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، بنشر القوة المشتركة. و من المهم أن تكون تلك المساعي مكتملة لجهود السلام في مالي، وأن تتم بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، وعملية برخان، التي تقودها فرنسا، والمبادرات ذات الصلة لمنظمات من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتلك المنفذة في إطار عملية نواكشوط، بما في ذلك تلك المبادرات التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع في مالي ومنطقة الساحل ككل.

٤٠ - وفي السودان، خضعت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) لاستعراض استراتيجي مشترك في الفترة من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس، مما أحدث تغييرات هامة في البعثة على ضوء التحسن في الحالة الأمنية في دارفور والتطورات السياسية المستجدة فيما يتعلق بالحوار الوطني في السودان. وفي وقت لاحق، وافق مجلس السلم والأمن في بيان مؤرخ ١٢ حزيران/يونيه، ومجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه، على أن تنفذ العملية المختلطة نهجاً ذا شقين يركز في جبل مرة على حفظ السلام والحماية العسكرية وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والإغاثة في حالات الطوارئ، وفي المناطق الأخرى من دارفور على نهج يروم بناء السلام ويهدف إلى تثبيت الحالة من خلال دعم الشرطة والمساعدة على بناء مؤسسات سيادة القانون مع الاستمرار في حماية المدنيين والتوسط في النزاعات بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الإطار، ستكون البعثة قد خفضت، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، عنصرها العسكري بنسبة ٤٤ في المائة وعنصر شرطتها بنسبة ٢٧ في المائة.

٤١ - وفي الوقت نفسه، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية من أجل تعزيز التأهب التشغيلي للقوة الأفريقية الجاهزة. وبالنسبة للقارة، يشكل تفعيل هذه القوة تطوراً إيجابياً يتيح فرصاً كبيرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي عن القدرة التشغيلية الكاملة للقوة، وفي تشرين الأول/أكتوبر، وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة عمل مابوتو الخمسية الاستراتيجية (٢٠١٦-٢٠٢٠) من أجل دعم جهود مواجهة التحديات المتبقية. ومنذ ذلك الحين، ركز التعاون بين الهيئتين على زيادة تعزيز التوجيه الاستراتيجي، والقدرات العسكرية والشرطية والمدنية، ونظم دعم البعثات تمثيلاً مع خطة عمل مابوتو. وفي الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، قام فريق من مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارة أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التحقق من الاستعداد التشغيلي للقوة الاحتياطية التابعة للجماعة والتثبت من صحته وتأكيداته. وشاركت الأمم المتحدة بصفة مراقب.

٤٢ - وأحرز أيضاً تقدم جدير بالثناء في التعاون بين الهيئتين بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عمليات دعم السلام. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، وافق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على وضع إطار شامل للامتثال لحقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك، وذلك ضمن إطار الجهد الرامي إلى إعادة تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وبعد ذلك القرار، عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع توجيهات استراتيجية لتعزيز التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما واصل المكتب ومفوضية حقوق الإنسان دعم عملية تعزيز آليات حقوق الإنسان في البعثات القائمة، وذلك من خلال التدريب والتخطيط والرصد والإبلاغ.

الشراكة في مجالي بناء السلام وسيادة القانون

٤٣ - الاتحاد الأفريقي شريك هام للأمم المتحدة في بناء السلام وإرساء سيادة القانون، وهو بذلك يشغل موقعاً فريداً يؤهله لإيجاد توافق في الآراء بشأن السياسات القارية ولتشجيع الإمسك إقليمياً ووطنياً بزماء المبادرات. ورغم التحديات العديدة فيما يتعلق بجهود بناء السلام، أحرزت أفريقيا تقدماً مطرداً في تعزيز الأمن والاستقرار.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل صندوق بناء السلام دعم ١٨ بلداً في أفريقيا. وأتاح بسرعة التمويل المرن للمساعدة في منع العودة إلى النزاع والحفاظ على السلام، بما في ذلك في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا، المدرجة كلها على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى شباط/فبراير، قدم صندوق بناء السلام الدعم المالي المباشر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل المساعدة على استدامة نشر مراقبي حقوق الإنسان في بوروندي، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يقدم فيها الصندوق الدعم من خلال منظمة إقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس لجنة بناء السلام والأمن العام المساعد لشؤون دعم بناء السلام، بزيارة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون، وذلك ضمن سياق إطار السياسات العامة للاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع المعتمد في عام ٢٠٠٦، وكذلك مبادرة التضامن الأفريقي.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً في المجالات الرئيسية لمؤسسات سيادة القانون والأمن من أجل تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة والبنك الدولي، الدعم للاتحاد الأفريقي في تطوير المرحلة الثانية من برنامجه المتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الذي يهدف إلى تعزيز إدارة المعارف ومعايير التدريب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت الأمم المتحدة في إعداد سبع مذكرات توجيه تشغيلية للاتحاد الأفريقي في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وتتعلق هذه المذكرات بالأطفال، والاحتجاز، والنساء، والأطر الوطنية، وإعادة الإدماج، ومكافحة التطرف العنيف، والمقاتلين الأجانب. وأسهمت الأمم المتحدة أيضاً في مشروع الاتحاد الأفريقي بشأن إدارة وحصر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، دعمت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، ومن خلال برنامج لبناء القدرات، مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ سياسة لإصلاح القطاع الأمني. وعلى المستوى التشغيلي، أجريت تقييمات مشتركة في غامبيا وغينيا - بيساو.

٤٦ - وعزز كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شراكتهما في الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال اعتماد مفوضية الاتحاد الأفريقي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإدارة عمليات حفظ السلام، في حزيران/يونيه، لمذكرة تفاهم. وفي هذا السياق، قدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، الإرشادات الفنية والدعم من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وإعداد دليل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لشؤون السلامة من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة لكي تستخدمه عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

٤٧ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة وشرطة الاتحاد الأفريقي تعاونهما بالتركيز على تخطيط العمل الشرطي، والتوجيه، والتصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة، والسلوك والانضباط. وقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الدعم الفني لوضع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن أعمال الشرطة الدولية، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الثاني لفريق الدعم الاستراتيجي لشرطة الاتحاد الأفريقي المعقود في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا. ويتولى هذا الفريق مهام مواءمة إجراءات الشرطة في مختلف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، يسر مكتب الأمم المتحدة الاجتماع الاستشاري الأول لسبعة من البلدان المساهمة بأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا. وكان الاجتماع بمثابة منتدى لتبادل الآراء عن جهود بناء القدرات المؤسسية لقوات الشرطة الصومالية، وإفراد حصص خاصة بالمرأة في وحدات الشرطة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

رابعاً - تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام

٤٨ - ناقشت الهيئات التشريعية للمنظمتين على مدى أكثر من عقد ضرورة وضع آليات تمويل مستدامة قابلة للتنبؤ بها ومرنة من أجل مساعدة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وقد اكتسبت المسألة أهمية أكبر في السنتين الماضيتين بعد الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى

المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥، وتراجع تبرعات الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما أدى إلى انخفاض مرتبات القوات بنسبة ٢٠ في المائة.

٤٩ - ومنذ أن توليت منصبي، أكّدتُ، وكذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، باستمرار على ضرورة الحرص على أن تحصل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن على التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. واتخذ الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠١٥ خطوات هامة لبلوغ هذه الغاية، بسبل منها الالتزام بأن تقوم دوله الأعضاء بتمويل ٢٥ في المائة من عملياته لدعم السلام، وما تم إقراره من اعتماد ضريبة بنسبة ٠,٢ في المائة على واردات معينة من أجل تمويل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

٥٠ - وأرحب بالعمل الهام الذي تعاونت المنظمتان على تنفيذه بخصوص هذه المسألة الأساسية، وكذلك بتقارير رئيس المفوضية عن صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام وبالأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) المتعلقة بالاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لأجل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي أذن بها المجلس. وأحيطُ على وجه الخصوص علماً بأولويات الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز فعالية عمليات دعم السلام وإدارتها والإشراف عليها بصورة عامة، والتي تشمل تأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به ضمن إطار صندوق السلام، وزيادة قدرات التخطيط والإدارة، وتوطيد الشراكة مع الأمم المتحدة، وإنشاء إطار متين للمساءلة والامتثال.

٥١ - ويمكن أن يساعد شركاء مثل الأمم المتحدة أيضاً في تحمل العبء المالي، وقد كنت عرضت، في تقريرتي الأخير عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم لها (S/2017/454)، بعض الخيارات التي يمكن من خلالها استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل دعم هذه العمليات.

٥٢ - ويتضمن التقرير أيضاً مقترحات متعلقة بوضع نُهج مؤسسية للعمل المشترك في التخطيط لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتحديد الولايات المنوطة بها. وستستلزم الحالات المختلفة ترتيبات مختلفة للتخطيط والتمويل والدعم، ولكن ينبغي أن تستند هذه الترتيبات إلى مبادئ وعمليات صنع القرار المتفق عليها بصورة مشتركة. وتهدف تلك العمليات إلى تكملة الجهود الجارية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء آليات المساءلة الداخلية وتعزيزها.

٥٣ - وفي ٣٠ أيار/مايو، كرّر مجلس السلم والأمن، خلال نظره في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، التزامه بالشراكة مع الأمم المتحدة وأعاد التأكيد على مبدأ إمساك أفريقيا بزمام الأمور وناشد الدول الأعضاء الإسراع بتسديد اشتراكاتها السنوية المقررة في صندوق السلام ودعاها إلى اتخاذ قرار يوسي مبدأ استفادة عمليات دعم السلام التي صدر تكليف بها من الاتحاد الأفريقي أو أذن بها الاتحاد من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وقرارات بشأن بعثات بعينها حسب كل حالة على حدة. وأبرز أعضاء مجلس الأمن، في ١٥ حزيران/يونيه و ١٩ تموز/يوليه، الحاجة إلى مواصلة العمل المشترك نحو دعم الدول الأعضاء في التوصل إلى نهج موحد في معالجة المسألة المزمّنة المتعلقة بتأمين الدعم المالي المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك استناداً إلى مقترحات الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي الذي ألقى كلمة أمام المجلس.

خامساً - الشراكة مع المنظمات والترتيبات الإقليمية

الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية

٥٤ - يكتسي تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية أهمية متزايدة في التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية هي جهات شريكة مهمة في عدد من المجالات كبذل المساعي الحميدة ودعم مفاوضات السلام وترتيبات وقف إطلاق النار وقوات التدخل الإقليمية. وهي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في المساعدة على تيسير عمليات السلام المعقدة والهشة من خلال تعزيز الإرادة السياسية. وتشترك هذه المنظمات مع الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وفي استراتيجيات الخفارة الإقليمية، ومعالجة الهجرة، وكذلك في وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية للنهوض بالعمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٥٥ - وخلال السنة الماضية، أدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية دوراً مهماً في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة. فعلى سبيل المثال، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادة جهود المساعي الحميدة ودعم الوساطة في غامبيا وغينيا - بيساو. وواصلت جماعة شرق أفريقيا قيادة التدخلات الدولية في بوروندي، فيما تولت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دور القيادة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واتخذت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدابير فعالة لضمان قبول جميع أصحاب المصلحة بنتائج الانتخابات المبكرة التي جرت في ليسوتو في حزيران/يونيه. وأسهمت المشاركة الرفيعة المستوى لميسر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليسوتو، وهو نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وإيفاد لجنة الرقابة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل رصد الحالة خلال الحملة الانتخابية في تحقيق نتائج انتخابية سلمية وعادلة.

٥٦ - وقامت هيئة/ينغاد بدور رئيس في عملية حل النزاع في جنوب السودان وأسهمت إسهاماً كبيراً في تشكيل الولايات الاتحادية في الصومال. وفي آذار/مارس، اعتمد أيضاً مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هيئة/ينغاد إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال الذي تضمن التزامات بالحماية وتدابير لتهيئة بيئة مواتية لتحقيق العودة الطوعية للاجئين الصوماليين وإعادة إدماجهم، بدعم من المجتمع الدولي.

٥٧ - وفي وسط وغرب أفريقيا أيضاً، لا تزال تحالفات الراغبين الإقليمية تؤدي دوراً لا غنى عنه في مواجهة التطرف العنيف، كما يتبين من الدور الريادي للجنة حوض بحيرة تشاد وبنين في التصدي للتحديات التي تطرحها جماعة بوكو حرام، وجهود مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، والمحاولات المتجددة لأعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف في شمال مالي ومنطقة الساحل عموماً.

المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى

٥٨ - لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية يحظى بالأولوية. ففعالية الأمم المتحدة تتوقف إلى حد كبير على تعاوننا مع تلك المنظمات. وقد تبين أن تجميع الموارد على أساس مبدأ الميزات النسبية واتباع نهج موحد عاملان ضروريان وفعالان على حد سواء.

٥٩ - والحالة في ليبيا هي من الأمثلة على المستوى المتزايد للتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية. فقد أطلق كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مجموعة معروفة بالمجموعة الثلاثية تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق لتشجيع المصالحة الوطنية وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وفي ١٨ آذار/مارس، رحبت المجموعة الثلاثية بمشاركة الاتحاد الأوروبي في المنتدى، الذي أصبح معروفاً بعد ذلك بالمجموعة الرباعية. وفي ٢٣ أيار/مايو، جددت المجموعة الرباعية التأكيد على التزامها الجماعي بالنهوض بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل حل الأزمة في ليبيا. وأدت المشاركة المستمرة إلى زيادة الثقة فيما بين المنظمات الأربع وسمحت لها بتنسيق مواقفها واستخدام ميزتها النسبية من أجل العمل معاً على تنفيذ برنامج مشترك.

٦٠ - وتبين الحالات العديدة التي عملت فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أفريقيا بصورة مترامنة أن المنظمات الثلاث قادرة على أن تسهم بالمهارات اللازمة وتجد الحلول للأزمات وحالات ما بعد النزاع استناداً إلى مبادئ الميزات النسبية والقيمة المضافة وتقاسم الأعباء. وفي ٥ تموز/يوليه، وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، حضر ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي اجتماعاً بشأن السلام والأمن للمسؤولين التنفيذيين وكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي وفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والاتحاد الأوروبي. وركز الاجتماع على تعزيز الحوار السياسي والاستراتيجي وعلى حشد الدعم الدولي لهذه الغاية وذلك من أجل تحديد توصيات ينظر فيها مؤتمر قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار إلى أن إحدى النتائج المحتملة لمؤتمر القمة المقبل هو إنشاء منصة تعاونية في مجال السلام والأمن في أفريقيا تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الحوار السياسي والاستراتيجي.

سادساً - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتشغيلية

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي العمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز التكامل وتوحيد العمل. والمكتب بمثابة قناة رئيسية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتشغيلية مع الاتحاد الأفريقي، تُتيح الدعم الفني والتقني وتُيسر التقارب في اتخاذ القرارات، بما في ذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن. وقدم المكتب ٢٩ إحاطة إلى مجلس السلم والأمن، وسهر على تيسير ثنائي إحاطات قدمها ممثلون كبار للأمم المتحدة وذلك من أجل تعزيز التواصل إلى فهم مشترك لحالات النزاع ووضع نهج للتعاون. وإضافةً إلى ذلك، ومنذ صدور التقرير السابق، قدم المكتب خمس إحاطات عن أقطار أو مواضيع يعينها إلى ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن المقيمين في أديس أبابا. وأدى المكتب دوراً أساسياً في وضع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وفي الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر السنوي الأول للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والاجتماعات المنتظمة لفرقة العمل المشتركة، والاجتماعات بين الدوائر الإدارية. وقدم المكتب الدعم لتنفيذ الأعمال التحضيرية للاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإجراء هذا الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دعم خدمات الدعم المكتبي واللوجستي للزيارات التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمن ولجنة بناء السلام إلى أديس أبابا.

٦٢ - وقّدم مكتب الأمم المتحدة الدعم أيضاً لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي المؤسسية في مجال تخطيط وإدارة عملياته لدعم السلام، وذلك من مرحلة وضع السياسات إلى غاية مرحلة تحضير القوات. وسيشكل العمل الأولي المتعلق بمواءمة السياسات والمعايير والممارسات الأساس لتعزيز التعاون بين المنظمين في عمليات دعم السلام وانتقال البعثات من مرحلة إلى أخرى. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة أداء دور مهم في تنسيق الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل مابوتو الاستراتيجية الخمسية (٢٠١٦-٢٠٢٠) وذلك من أجل تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة، وإدارة النزاعات في القارة، وزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إعادة هيكلة المكتب من أجل الوفاء بالمتطلبات المتزايدة للشراكة

٦٣ - في القرار ٢٧٠/٧١، وافقت الجمعية العامة على اقتراح الأمين العام إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الاتساق الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في جميع مراحل دورة النزاع. وسلم مجلس الأمن، في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، بأن الأمر قد يتطلب إعادة تنظيم إضافية على إثر تقييم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك هيكل المكتب وقدرته موارد على الوفاء بالمتطلبات المتزايدة للشراكة.

٦٤ - ويمكّن الهيكل الجديد الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير المكتب من الإسهام بصورة أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التقارب السياسي والتماسك التشغيلي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركائه في مجال السلام والأمن في أفريقيا. وينطوي المكتب على ركيزتين هما: قسم الشؤون السياسية ودائرة الشراكة المؤسسية والتشغيلية. وتعمل الركيزتان معاً تحت إشراف نائب رئيس المكتب الذي أنشئ منصبه حديثاً. ويشرف مكتب جديد لرئيس الموظفين على تكامل عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي واتساقه في مختلف المجالات. وإنني أعترز، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، إجراء تقييم للمكتب تُدرس فيه بصورة شاملة الاحتياجات المتزايدة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وقدرته المكتب على تلبية المتطلبات الملقة على عاتقه.

سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٦٥ - سيُتيح توطيد الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية للأمم المتحدة الاستجابة مبكراً وسريعاً وبشكل متنسق وحاسم حتى تمنع نشوب النزاعات وتتصدى للتحديات التي تواجه السلام والأمن تصدياً فعالاً. وإني أرحب بالتّقدّم المحرز على مستوى الشراكة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعتبر أنّ التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وبدء تشغيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بمثابة خطوات قوية نحو مواصلة تحسين هياكل تعاوننا في أفريقيا. كما أتيّ أثني على رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لقيادته والتزامه في ذلك الصدد، وأؤكد مجدداً اعتزامي الاستمرار في العمل على زيادة تحسين الشراكة.

٦٦ - ومنذ أن توليت مناصبي، شددت على نيتي العمل بمزيد من الاستباق لمنع نشوب النزاعات. وقد أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن النية نفسها. وفي إطار العمل المشترك، التزمت المنظمتان بالتدخل في وقت مبكر وتبادل المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر وتحليلها بغية التوصل إلى فهم مشترك

للنزاعات الناشئة أو الجارية ووضع نُهج تعاونية من خلال التشاور في صنع القرارات. وستعمل الأمانة العامة على تعزيز تنسيقها مع الاتحاد الأفريقي لبلوغ هذا الهدف، بسبل منها التعاون على نحو أوثق فيما بين الممثلين والمبعوثين الخاصين. ومن الضروري جدا توطيد أسس التقدم المحرز في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالتشاور والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن.

٦٧ - وإنني أطلع إلى العمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل الاستمرار في تعزيز شراكاتنا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية الأفريقية. فهذه الجماعات والآليات هي في طليعة جهودنا المبذولة لتحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية، وهي قوة الدفع لبلوغ أهداف التنمية في أفريقيا. وسبيل المجتمع الدولي الوحيدة في التوصل إلى تسوية النزاعات في القارة الأفريقية هو العمل الموحد مع بلدان المنطقة والقدرة على العمل معاً ووفق المبادئ العالمية نفسها. وسيعمل ممثلي ومبعوثي الخاصين الذين أوفدتم إلى المناطق الأفريقية دون الإقليمية عن كنب مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لتيسير تبادل المعلومات والعمل المشترك بشكل أكبر فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بأسباب النزاع والعوامل التي تحركه. وكلما كان التعاون راسخاً ومتسقاً أكثر، كان اليقين أكبر في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٦٨ - وتؤكد زيادة عمليات حفظ السلام ودعم السلام الإقليمي أن احتياجات أفريقيا اليوم تفوق ما يمكن أن تلبيها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو أي منظمة إقليمية أو دون إقليمية أخرى بمفردها. ورغم الحاجة إلى تفكير استراتيجي جديد بشأن تنوع عمليات السلام لكفالة أن يكون المجتمع الدولي قادراً على التصدي لحالات النزاع على نحو ملائم، فإن الطلب المرتفع يؤكد أن حفظ السلام لا يزال أساسياً، ليس كأداة تتسم بتعدد الجوانب فحسب بل أيضاً كأداة تتميز بكفاءة عالية من حيث التكلفة. ومن الصومال إلى مالي، ومن دارفور إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، راكمنا درجة كبيرة من الخبرة وبعض القدرات الفريدة. وأودّ في هذا المقام أن أشيد بحفظة السلام الأفارقة الذين ضحى الكثير منهم بأرواحهم للإسهام في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٦٩ - وعلى الرغم من أننا نشهد بعض علامات التقدم المشجعة، فإنّ عملياتنا لن يُكتب لها النجاح إلا إذا استمر الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في المساعدة على تهيئة حيز سياسي يتيح ترسيخ الحلول السياسية. وسيمكننا إطار العمل المشترك من الحفاظ على حوار متين وديناميكي يرمي إلى إدخال تحسينات هيكلية على جهود استجابتنا المشتركة استناداً إلى عمليات التقييم المشتركة وعمليات التخطيط المشتركة والقرارات المتضافرة. وينبغي أن نعزز جهودنا من أجل بلوغ رؤية سياسية موحدة، وأن نتفق كذلك على الأمور اللازمة لتنفيذها.

٧٠ - وتعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن يستلزم تزويد عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بالتمويلات الكافية والمناسبة التوقيت والقابلة للتنبؤ بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خطوات هامة نحو زيادة الاعتماد على الذات وتقاسم الأعباء في الاتحاد الأفريقي. وأنا أشيد بهذا التقدم المحرز وبالالتزامات الاتحاد الأفريقي المتواصلة بتغطية ٢٥ في المائة من عمليات دعم السلام التابعة له، وبالعامل المهم الذي تضطلع به المنظمتان فيما يتعلق بتقرير الاستعراض المشترك للآليات المتاحة من أجل تمويل ودعم عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن (S/2016/809-A/71/410)، وتقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن

بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454) وتقدير الاتحاد الأفريقي عن الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بشأن الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها المجلس.

٧١ - وأنا أدرك أنّ تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل الاتحاد وصندوق السلام التابع له سوف يتطلب قيادة قوية والتزاماً راسخاً. ولكن المطلوب أيضاً هو دعم مجلس الأمن وتشجيعه باستمرار، وتحديدًا فيما يتعلق بمسألة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يأذن بها المجلس، حتى تتم ترجمة الأقوال إلى أفعال. ومن شأن هذا الدعم أن يعزز مسؤولية المجلس الأساسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين، مع الاعتراف أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٢ - وتزداد أهمية القدرة الأفريقية الفعالة على حفظ السلام في سياق تصدينا الجماعي لتحديات السلام والأمن الدوليين، وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. وعقد العزم من جانب الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية أمر فعلي ومشجع، بما في ذلك فيما يتعلق بمواصلة تطوير أطر المساءلة التي يعتمد عليها الاتحاد. وبينت تقاريرنا أهمية الامتثال والإشراف في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وذلك خلال آليات قوية وفعالة في مجال حقوق الإنسان وإطار للسلوك والانضباط. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لبناء نهج يمكن التنبؤ به في مجال الشراكة، بما يشمل تخطيط عمليات السلام والمسائل المتعلقة بالميزانية والتمويل، ومراجعة الحسابات والمساءلة، والامتثال لحقوق الإنسان، والسلوك والانضباط، وذلك بغية تعزيز تكامل الجهود.

٧٣ - وتعزيزاً لروح التعاون هذه واعترافاً بالميزة النسبية، تلتزم الأمم المتحدة بالنظر في آليات الاستجابة بمزيد التكامل، وبالسعي لإقامة نظام قدرات متداخل يتسم بالمرونة، وبالعامل في مختلف المناطق وفيما بينها، وتحديدًا من خلال القوة الأفريقية الجاهزة وقدرة النشر السريع التابعة لها. ومن مصلحة الأمم المتحدة أن تواصل دعم تحسين قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها ولكن من دون التخلي عن المسؤولية حيال النزاعات في أفريقيا، وهي بذلك تهدف إلى تعزيز نظام الأمن الجماعي. ولبلوغ هذه الأهداف، لا بُدّ من التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنطلق إلى استكشاف إمكانية إنشاء آليات تعاون ثلاثي.

٧٤ - وإنني ملتزم بتعزيز تعاوننا وشراكتنا استناداً إلى أولويات الشعوب الأفريقية واحتياجاتها. وسنواصل العمل معاً على تهيئة الظروف الضرورية التي تساعد القارة الأفريقية على الوفاء التام بتطلعات شعوبها، ولا سيما شبابها.

٧٥ - وعلى النحو المبين في هذا التقرير، يواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور محوري بوصفه المدخل الأول للاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة في إطار شراكتنا المتنامية. وتشكل الأنشطة اليومية المشتركة بين مسؤولي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي اللبنة الرئيسية في جهودنا من أجل تبادل الآراء والتحليلات، والتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسائل التي تثير الاهتمام، واتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجتها. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دوراً مهماً، وسأواصل استعراض هذا الدور وتثمينه تماشياً مع مقتضيات هذه الشراكة.

٧٦ - ولا تزال احتياجات أفريقيا كبيرة، ولكن إسهاماتها حتى الآن في تعزيز الوحدة والسلام والتقدم لجميع الناس في القارة كبيرة هي أيضاً. وعلينا أن ندرج على نحو كامل قصص نجاح أفريقيا في سردنا، في الأمم المتحدة، لما ينجز. وأسلم بكل تواضع بما قدّمته بلدان أفريقية كثيرة من مساهمة وتضحية للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم ولعمليات السلام في أفريقيا، وأعرب لها عن تقديري لهذه المساهمة ولهذه التضحية. وأود أن أشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، على قيادته والتزامه بعملية الإصلاح الإداري. وأودّ أيضاً أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لما أبدته من تعاون متواصل مع الأمم المتحدة في سياق الجهود المبذولة من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. وأودّ أيضاً أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي وملتزمي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد وموظفي جميع كيانات الأمم المتحدة والاتحاد على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن والنهوض بالتنمية في المنطقة.